الجمعية التعاونية للتصنيع الزراعي في بلدة طمون نموذج للتمويل الذاتي

خط بياني متصاعد ماليا وبشريا... بالاعتماد على مساهمات أعضائها

كتب مصطفى بشارات

الأشهر حزيران،تموز،آب وأوائل شهر أيلول تمثل لأبناء بلدة طمون فترة راحة يعودون فيها الى منازلهم في البلدة بعد ثمانية أشهر هي عمر الموسم الزراعي الذي يقضيه كل منهم سنويا في أعمال الزراعة في «الجفتلك». تزرع أراضيها بكل أنواع الخضروات باستخدام أحدث الطرق الزراعية كما هو الحال في مستعمرة «مسواة» الزراعية الجاثمة كوحش مفترس في «الجوار».

تقع بلدة طمون جنوب شرق نابلس وعدد سكانها الآن نحو ١٥,٠٠٠ نسمة وقرية «الجفتلك» والتي تمتد بسهولها ووديها الوحيد على الضفة الغربية لنهر الأردن ابتداء من مستعمرة «مسواة » الواقعة على أراضي القرية حتى منطقة « فروش بيت دجن» على طريق أريحا– نابلس.

بذور الفكرة

وفي مثل تلك الأشهر من صيف عام ١٩٩٤ يقول محمد أبو ريحان (٧٥ عاما). من المزارعين المخضرمين؛ امتزج دمه بتراب غور فلسطين في : مرج نعجة، (خزوك موسى) ،الزبيدات ، وأخيرا الجفتلك قبل أن يعتزل الزراعة بفعل عامل السن والوضع الصحي » اقترحنا أن ننشئ جمعية تأخذ على عاتقها تصنيع منتجات المزارعين من أبناء طمون خصوصا وأنهم ينتجون كميات كبيرة من البندورة، الخيار والباذنجان،وكلها يمكن تخليلها وبيعها في عبوات مناسبة ما يحل مشاكل التصدير الى الخارج التي نعاني منها جميعا.

بهذه الكلمات لخص أبو ريحان فكرة نشأة الجمعية المسجلة الآن لدى الإدارة العامة للتعاون في وزارة العمل تحت رقم تسجيل «٩٤٥» وباسم«الجمعية التعاونية للتصنيع الزراعي في منطقة طمون»، وبلغ عدد أعضاء الهيئة التأسيسية في حينه (٢٥ عضوا) ثم انخفض عدد أعضاء الهيأة العامة عام ١٩٩٨ الى (٢٢)،وفي عام ١٩٩٩ بلغ عددهم (١٩عضوا)،وفي عام ٢٠٠٠ تدنى العدد الى (١٧) لكن حاليا(٥١) : ٣٥ رجلا و١٦ امرأة ؛علما أنه لم تكن هناك أية امرأة في الجمعية قبل هذا التاريخ.

ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان

وأوضح رئيس لجنة إدارة الجمعية جمال بشارات أن التراجع في عدد أعضاء الجمعية بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٠ سببه من جهة عدم توفر مشروع تشغيلي يعمق انتماء الأعضاء للجمعية، ومن جهة ثانية غياب الثقافة التعاونية في مجتمعنا.

وقال في هذا الإطار «إن الناس، وبسبب أوضاعهم المعيشية الصعبة خلال الانتفاضة الراهنة، يفضلون الحصول على مساعدات استهلاكية ، ولغياب ثقافة التعاون يستسهلون الحصول على هذه المساعدات ويستصعبون المشاركة في مشروع تعاوني يمكن أن يدر دخلا منتظما ولو بعد حين». وتابع مفصلا «إن ذلك كان وراء انسحاب عدد من أعضاء الجمعية خلال الفترة المذكورة الأمر الذي لم يثنينا عن ما نؤمن به (أنه ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان)؛ لذلك فكرنا في عمل مشروع الى جانب الجمعية يساهم في تفعيلها ويكون رافدا لمواردها ويخدم أعضاءها وسميناه مشروع الإقراض والتسليف».

مشروع الإقراض

وعن المشروع قال رئيس لجنة إدارة الجمعية « انه يتألف من مساهمات الأعضاء بواقع ١٠٠ دينار أردني تدفع لمرة واحدة ، و١٤ $ تدفع شهريا عدا مبلغ ٢٠٠ دينار ثمن أسهم كل عضو مستوف شروط العضوية ودافع اشتراكاً نهائياً بقيمة ٢٠ دينارا غير مستردة إضافة لعشرة شواقل تدفع شهريا من كل عضو أيضا وتوضع في صندوق سميناه صندوق المصروفات كي لا نستهلك من الميزانية لأمور مثل الضيافة والمواصلات وما شاكلهما من مصاريف (ميتة)». بعد ذلك– انطلق هذا المشروع في شهر حزيران عام ٢٠٠٣. اتصلنا بالمركز العربي للتطوير الزراعي الذي أعجب بالفكرة ومدنا بمبلغ ٥٠٠٠ $ غير مستردة طالما المشروع يعمل وتكفل براتب جزئي قدره ١٨٠$ شهريا للقائم على معاملات الإقراض وتحصيل ما يسدده المقرضون وغير ذلك من المعاملات . بدأنا بعمليات الإقراض التي استفاد منها حتى تاريخ ٢٠ / ٢٠٠٤/٦ ما يزيد عن (٢١ عضوا بين رجل وامرأة) ، وعملية الإقراض مستمرة ونبحث رفع قيمة القرض البالغة حاليا ٢٠٠٠$ ؛ علما أن حجم ما تم إقراضه حتى التاريخ المذكور بلغ ٣٩ ألف دولار، والفائدة تعود للجمعية وسنعمل على تشغيلها وفق ما تقرره الهيئة العامة ضمن مشروع إنتاجي زراعي وهو الهدف الأساسي الذي نسعى إليه وسنبقى نسعى إليه.

مبدأ المشاركة.. ركن التعاون الأساسي

هاني عبد الغني ونشأت عياش تعاونا وبالاستفادة من قرضين منفصلين لكل منهما في عمل مشروع مشترك لتربية الماشية. وقال عبد الغني «إن مشروعه سار في الطريق الأسلم والأحسن حيث كان عدد رؤوس الماشية في بداية المشروع عشرين رأسا ليصبح بعد سنة سبعا وأربعين» وأضاف «كانت النتائج ايجابية من مشروع الإقراض لأنه لولاه لبعت كل (العابورات) والخراف بوزن وسعر متدن مما سيؤدي الى نهاية المشروع وخسارتي» وتابع قائلا «آمل من الجمعية التعاونية للتصنيع الزراعي البحث في مشاريع أخرى تخص المزارعين وخاصة أننا في ضيق مستمر منذ ثلاث سنوات ؛ لكن بطريقة الإقراض تمكنا من تثبيت رأس المال والمحافظة عليه».

الخط البياني ماليا وبشريا .. قفزة نوعية

عام١٩٩٨ بلغت ميزانيتها ٣٤١٠ دينارا أردنيا– عدد الأعضاء: (٢٢) رجلا. (بعضهم غير مسدد لكامل اشتراكاته)

عام ١٩٩٩ بلغت ميزانيتها ٣٥٨٧ دينارا أردنيا– عدد الأعضاء: (١٩) رجلا. (الجميع مسدد لاشتراكاته)

عام ٢٠٠٠ بلغت الميزانية ٣٠٩٠ دينار – العدد: (١٧) رجلا.

بلغت ميزانيتها حتى تاريخ ٢٠٠٤/٣/٣١ (٥٦٥,٢٤٨٥٣) دينارا– عدد الأعضاء حاليا (٥١) رجلا وامرأة.

وبنحلم....ببكرة

وشاركت الجمعية في بناء جدران استنادية لحفظ التربة من الانجراف، وفي عمليات استصلاح الأراضي من دون مقابل بالتعاون مع جمعية الدفيئات البلاستيكية في بلدة طمون، كما عملت على توفير صهريج لنقل المياه للأغنام بأجرة رمزية، ومنح الصهريج للجمعية من وزارة الزراعة لتشجيع المزارعين على تربية المواشي. وعملت الجمعية مع المجتمع المحلي ضمن مشروع « العمل مقابل الغذاء » بالتعاون مع جمعيات أخرى ضمن لجنة شكلت للتكافل الاجتماعي ، واستمر المشروع لمدة ستة أشهر.

هذا ويبقى هدفها الأساس (إنشاء مصنع للمنتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني) هو الحلم الذي يسعى جميع أعضائها لتحقيقه– كما قال رئيس لجنة الإدارة في الجمعية جمال بشارات.

تتمة/ مدينة رفح.. خيبة

الأمثل التي يمكن من خلالها صرف المبلغ بما يضمن أكبر استفادة ممكنة منه .

وأضاف الصرفندي أنه تم توزيع المساعدات الغذائية والعينية على المواطنين بالتعاون مع لجان الاحياء وبعض الجمعيات التي قدمت كشوفاً بأسماء المواطنين المتضررين جراء العدوان .

وأكد الصرفندي أن محافظة رفح بحاجة إلى الكثير من المساعدات لإعادة إعمار ما دمره الاحتلال وإسكان المهجرين شاكرا في الوقت ذاته كل من قدم المساعدات معتبرا أن المواطنين في رفح ليسوا بحاجة إلى الدقيق أو الملابس المستخدمة التي قدمتها بعض الجهات بقدر حاجتهم إلى بناء المساكن التي تأويهم وأسرهم المشردة.

ولم يستبعد الصرفندي أن تكون بعض المؤسسات الشعبية من تلك التي تتمتع بعلاقات قوية مع بعض الجهات المانحة قد حصلت على مساعدات نقدية وعينية كبيرة باسم محافظة رفح المنكوبة داعيا هذه الجهات إلى الإفصاح عن ما تسلمته من مبالغ مالية وتسليمها للجهات المعنية ليتم توزيعها على مستحقيها من المواطنين أو استغلالها في بناء مساكن لإيواء المشردين المنتشرين في مراكز الإيواء المختلفة .

تشكيل صندوق موحد

وأكد عبد الرؤوف بربخ مشرف عام البرلمان الفلسطيني الصغير أن المؤسسات الأهلية والشعبية والرسمية خذلت المواطنين في محافظة رفح حيث لم يجد هؤلاء المواطنون أي أثر للمساعدات الكبيرة التي سمعوا أنها وصلت إلى محافظة رفح مشيرا إلى أن المساعدات التي وصلت من الجهات المانحة اقتصرت على مؤسسة أو مؤسستين ممن تمتلك علاقات قوية مع بعض الجهات و المؤسسات المانحة وتمتعت هذه المؤسسات بالحرية الكاملة في توزيع المساعدات على من تريد وبأي طريقة تراها مناسبة دون رقيب أو حسيب الأمر الذي أدى إلى شعور المواطنين بالسخط وعدم الرضا نتيجة

عدم وصول المساعدات إلى مستحقيها

وأشار بربخ إلى أن هناك ضرورة ملحة لتكوين صندوق موحد يشرف عليه ممثلون عن القوى والفصائل الوطنية والإسلامية و الجمعيات والجهات الأهلية والشعبية بحيث توضع كافة المساعدات العينية والنقدية في هذا الصندوق تحت تصرف الجهات المذكورة التي تقرر كيفية التصرف في هذه الأموال والمساعدات معتبرا أن ذلك من شأنه ضمان عدالة التوزيع وعدم حدوث ازدواجية فيه إضافة إلي استغلال المساعدات بالشكل الأمثل بما يعود على المواطنين في محافظة رفح بالمنفعة ويخفف من معاناتهم بشكل كبير.

وحول ما قدمه البرلمان من مساعدات للمواطنين المتضررين جراء العدوان أكد بربخ أن البرلمان لم يتلق أي من أشكال الدعم من أي جهة كانت مما دفعه لتنظيم حملة تبرعات توجه الأطفال خلالها إلى التجار وأصحاب المحال التجارية في محافظات غزة جمعوا خلالها مبالغ مالية متواضعة تم فيها شراء حقائب مدرسية مجهزة وملابس للأطفال المشردين عوضا عن تلك التي فقدوها تحت ركام منازلهم المدمرة داعيا كافة الجهات المانحة إلى وضع آليات رقابة دقيقة تضمن من خلالها وصول الأموال التي تبرعت بها لمستحقيها ومطالبا في الوقت ذاته الجمعيات التي تلقت الدعم باسم رفح توجيهه بما يخدم المدينة المنكوبة .

الجمل: المأوى والدعم النفسي جزء مهم

من جانبها أكدت نجوى الجمل رئيسة جمعية تطوير المرأة والطفل برفح أنه وبعد وصول مساعدات عينية وغذائية كبيرة للمواطنين في محافظة رفح وحدوث اكتفاء لدى العائلات من هذه المواد لاحظت الجمعية أن ثمة نوعا من المساعدة لم يتطرق إليه أحد ويتمثل في الدعم النفسي للأطفال الذين بدأت تظهر لديهم مشاكل نفسية و سلوكية متعددة بسبب ما مروا به من ظروف قاسية أثناء الاجتياح من خوف وقلق انعكست على سلوكهم وأصبحت تهدد حياتهم ومستقبلهم

معتبرة أن أكثر ما يحتاج له الأطفال في رفح هو المأوى بالدرجة الأولى والدعم النفسي للتخلص من المشاكل والإضطرابات النفسية والسلوكية بالدرجة الثانية مطالبة الجهات الداعمة بالتركيز على برامج الدعم النفسي بالإضافة إلى برامج الدعم الأخرى .

وفيما يختص بالمساعدات التي وصلت لإصلاح مرافق البنية التحتية التي دمرتها قوات الاحتلال في رفح قال د. علي برهوم مدير عام بلدية رفح وهي الجهة المسؤلة عن إعمار ما سبق : عقب انسحاب قوات الاحتلال من أحياء تل السلطان والبرازيل والسلام تفاجأت البلدية بحجم الدمار الهائل الذي ألحقته آلة الحرب الإسرائيلية في الأحياء المذكورة والذي طال الشوارع وشبكات المياه والصرف الصحي ومعظم مرافق البنية التحتية مشيرا إلى أن إمكانيات البلدية المتواضعة حالت دون إصلاح الأضرار التي وصفها برهوم بالكبيرة والتي تجاوزت وفق ما أكد ((٩,٥ مليون دولار أمريكي وفق آخر التقارير التي أعدها مهندسون مختصون في البلدية في حينه .

وأضاف برهوم أن الفرق الفنية انهمكت ومنذ اليوم الأول من الانسحاب بالعمل من أجل إصلاح ما يمكن إصلاحه من هذه الأضرار وتم الاستعانة بكل من بلدية خانيونس وسلطة المياه الفلسطينية ووزارة الأشغال العامة حيث تم إيجاد حلول مؤقتة لبعض المشاكل تضمن وصول الحد الأدنى من الخدمات الأساسية للمواطنين كمياه الشرب ومنع استمرار انسياب مياه الصرف الصحي في الشوارع وإزالة الركام المتكدس في الطرقات لتسهيل مرور السيارات فيها مشيرا إلى أن الحاجة لإصلاح الأضرار بشكل كامل دفعت البلدية للتوجه إلى عدد كبير من المؤسسات الدولية المانحة حيث تم عقد ورشة عمل شاركت فيها ٢٤ مؤسسة ، اطلع المانحون خلالها على حجم الدمار واستمعوا إلى شروحات من المهندسين المتخصصين الذين أطلعوهم على تقارير تفصل الدمار الذي أصاب البنية التحتية في المحافظة .

وأشار برهوم إلى أن وعودات قدمها المانحون لبلدية رفح من أجل دعم مشاريع إعادة الإعمار في المدينة وقدمت بعض الجهات بالفعل مشاريع عدة أحد هذه المشاريع قدمها ((UNDP)) بقيمة تتجاوز المليون دولار أمريكي وكذلك مشروع من وكالة التنمية الأمريكية وثالث من (اليونيسيف) وغيرها من الجهات، لافتا إلى أن مجموع ما وصل بالفعل لبلدية رفح من مشاريع لم يتجاوز ال ٣٠ ٪ مما تحتاجه البلدية لإعادة إعمار مرافق البنية التحتية موضحا أنه ورغم وجود تعاطف كبير من مختلف الجهات مع رفح إلا أن هناك شحاً واضحاً في الدعم الذي يصل إلى المدينة المنكوبة. معتبرا أن تأخر وصول الدعم اللازم سيؤدي إلى تفاقم المشاكل في المحافظة بشكل كبير وسيزيد من معاناة المواطنين متمنيا أن تفي الجهات المانحة بوعودها بأقصى سرعة ممكنة موضحا أن البلدية تعمل بالتعاون مع لجان الأحياء التي تقدم التقارير حول أوضاع الأحياء وأولويات احتياجاتها من أجل صياغة هذه الاحتياجات للمانحين وتقديمها لهم حال طلبها .وتابع قائلا: تم طرح بعض العطاءات في الصحف المحلية والبدء بتنفيذ بعض مشاريع إعادة الإعمار في حي تل السلطان والبرازيل موضحا أن سلطات الاحتلال دمرت مؤخرا أحد المشاريع في حي البرازيل حين كان قيد الإنشاء ما يعني إمكانية إقدامها على تدمير بعض المشاريع التي سيتم تنفيذها مما يضع البلدية أمام مشكلة معقدة مناشدا المؤسسات المانحة حماية المشاريع التي تمولها .

المواطنون ليسوا بحاجة الى اكياس دقيق

واعتبر المواطن محمد شقفة من أصحاب البيوت المهدمة في محافظة رفح أن حاجة المواطنين لا تكمن في المأكل والمشرب فهم بحاجة إلى المسكن الذي يأويهم وعائلاتهم المشردة مشيرا إلى أنه وعائلته يعيشون رحلة تشريد قاسية منذ أكثر من عام حين هدمت جرافات الاحتلال منزلهم مؤكدا أنه وأمثاله أنهكهم دفع بدل إيجار المنازل التي يسكنون بها وقد سئموا المساعدات العينية والغذائية التي تصلهم قائلا نحن لسنا بحاجة إلى أكياس دقيق وملابس بالية .

من جانبه أكد المواطن أبو أحمد الصعيدي ممن هدمت قوات الاحتلال منزل عائلته في شهر تشرين الأول من العام الماضي أنه وأمثاله من المهجرين سمعوا كثيرا عن مشاريع داعمة لإسكان المهجرين بعضها مقدم من المملكة العربية السعودية و أخرى مقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة وغيرها من المشاريع مشيرا إلى أنهم حين سمعوا بهذه المشاريع فرحوا وانتابهم شعور بالأمل والتفاؤل بإنهاء مشكلتهم وتوفير المساكن لهم لكن هذا الشعور بدأ يتبدد بعد المماطلات التي سمعوها من المسؤولين في السلطة إزاء تنفيذ المشاريع المذكورة ما دفعهم للقيام باعتصام جماهيري استمر ما يقارب الستة أيام متواصلة من أجل المطالبة بتسريع العمل في المشاريع المذكورة متمنيا أن يحدث ذلك بأقصى سرعة ممكنة .

وأضاف الصعيدي قائلا: حين حدث الاجتياح الأخير وما تبعه من وصول دعم مادي وغذائي وعيني كبير عادت العائلات المشردة وشعرت مجددا بالأمل والتفاؤل متمنية أن يسهم هذا الدعم في بناء مساكن تأويها وتنهي معاناتها ولكن سرعان ما تبدد هذا الأمل كسابقه نتيجة عدم وجود أثر لهذا الدعم الذي يتساءل الكثيرون أين ذهب ومن استفاد منه وإلى متى ستظل معاناة المتضررين في تفاقم كبير رغم وجود المشاريع التي من شأنها حل كافة مشاكلهم؟.

للمراسلة

نهتم كثيراً بآرائكم

للمراسلة

شاركونا ملاحظاتكم ومقالاتكم على عنواننا التالي:

برنامج دراسات التنمية - جامعة بير زيت - ص.ب ١٨٧٨ رام الله

تلفون: ٢٩٥٩٢٥٠ - ٢ (٩٧٢) فاكس: ٢٩٥٨١١٧-٢(٩٧٢)

البريد الإلكتروني: dsp@birzeit.edu الصفحة الإلكترونية: http://home.birzeit.edu/dsp